

# الاجتهاد الثوري

« ان سياسة تخدم مصالح اقلية من المحظوظين ، لا يمكنها ان تدوم في عصر الديمقراطية والاشتراكية » - المهدي بنبركة

OPTION REVOLUTIONNAIRE

Poste Restante, 103 Avenue de la République 75011 Paris

عنوان المراسلة :

الانتخابات الشكية :

## شروط محددة لخدمة النظام

تكريس مؤسسات الاقطاع ، والمس بالسيادة الوطنية واستغلال ظرف ديمقراطية مزيفة لضرب القيادات المتجددة ، ( تصفية المناضل عمر بنجلون ) . ثم التقسيم والمناقصة في المطالب الادنى التي تناضل الجماهير من أجل تحقيقها ، فحول العفو العام الى عفو جزئي ، وبسج بحرية الصحافة في الحدود التي تعبر السياسة الجديدة ..

في هذا الجو المشحون والمنقصات في الشروط الادنى تتم الزايدات لصالح العملية الانتخابية . وفي جو من الحذر الجماهيري الشامل ، والرغبة الواضحة في التنفس ، تمرر العملية ، ووفق الشروط التي سطرها وحضرها النظام ..

ففي هذا الاطار تكون المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات ، والسهر على نزاهتها . ويشرف على « النزاهة » في هذا المجلس ممثلوا الحكومة ، وأغلبية عناصره لا تكاد تمثل الانفسها ، ومدعوة باسم هيئات سياسية مزيفة ، رجعية ، متورطة الى أبعد حد في العداة للديمقراطية الى جانب بعض قادة الحركة الوطنية ، قبلوا المشاركة في المجلس كل حسب منطلقه . وقد تم تشكيل المجلس بعد اتمام كل الترتيبات التقنية : التقسيم الجغرافي ، تحديد الاوائح الانتخابية . وأكثر من ذلك انجاز العملية كلها ضمن الاطار الدستوري لـ 72 . بمعنى ان النظام حرص على توفير كل الشروط حتى لا يكون المجلس سوى تزكية ما طرغ وحضر .

فامام تشكيل المجلس الذي لا يوفر أية ضمانات كيف يبرر هؤلاء القادة مشاركتهم فيه ؟ وعلى أية ضمانات يبنون هذه المشاركة ؟

على كل ، سواء استمر المسلسل الحالي ، بهراطه الانتخابية المختلفة ، أو لم يستمر - خاصة وان الشك يساور من نظام عودنا أنه حريص على توقيف التجارب الانتخابية كلما رآها قد تنحرف عن السكة المخزنية - ففي كل الحالات فان من الواضح أن الجو العام ، والاستفادة الاساسية هي لصالح النظام . الذي

على اثر الازمة الخائفة التي عاشها النظام القائم ، سواء في علاقته مع الجماهير الواسعة للشعب المغربي ، سواء في وضعيته المتأزمة مع الامبريالية ، بادر الى تحريك الوضع السياسي بقضيتين اساسيتين ذات حساسية جماهيرية خاصة : القرب الوطني ، الديمقراطية .

لقد بادر النظام الى مس « السيادة الوطنية ومنح الديمقراطية في اطار سياسته تجاه الجماهير ، لا لترويضها لتقبل بانصاف الحلول فحسب ، لكن لتعود وتخضع لكل ما يصدر عن سلطة الاقطاع : تفويت السيادة الوطنية عن طريق تقسيم الصحراء ، والتخلي عن سبقة ومليانية . الاستمرار في كبت أبسط الحقوق الديمقراطية وتكريس اسلوب القمع والارهاب ( الاختطافات الاغتيالات المحاكمات ) ..

لقد أقبل على الانفتاح المزعوم ليحاول من جديد امتصاص نفمة الجماهير - التي عانت من كل أنواع الكبت والاضطهاد - متسترا وراء القضية الوطنية .

وقد دشنت « المعركة الوطنية » وتفتح على الحركة الوطنية باعدام سبعة مناضلين اتحاديين . وفي نفس الجو المسموم دشنت ووضع أسس الديمقراطية الجديدة باغتيال المناضل عمر بنجلون .

والغرض الاساسي المستهدف من المبادرة الجديدة ليس الا ترتيب اوضاعه ، وتحضير مستقبل سلطته « بالبحث عن أطر جديدة تحكم في القرون المقبلة » على حد تعبير رئيس الدولة .

أما بالمقابل ، فاننا نجد اطروحات أخرى تراهن على الانفتاح وتريد بواسطته خلق « ديناميكية » تسمح بالدخول في تجربة ديمقراطية جديدة ، قد تكون « أحسن تجربة في العالم الثالث » ..!

هذه « الديناميكية » بالذات هي التي هزل لها النظام ، وأراد لها أن تكون ديناميكته وليس ديناميكية الجماهير واستطاع بواسطتها

جند من أجل نجاحها ، ووفق خطته كل الاجهزة المرتبطة به ... بما في ذلك جهازه الاداري الذي لم يكن يوما مستقلا عن الهيكل العام للدولة على عكس ما تزيد بعض التحاليل اثباته . هذه التحاليل التي أريد بها تعويم مسألة الديمقراطية في حياد ونزاهة الجهاز الاداري وهي تحاليل لم يسمح بها الا بعد الفرجة الهامشية ، والانفتاح المزعوم التي جعلت بعض القادة وكانهم ينظرون الى « الجهاز الاداري » من مواقع الدولة .

تحويل تدبيره ليس الا امتدادا لتحليل لا يتل خطورة عن علاقة الاقطاع بالحركة الوطنية فيما قيل الاستقلال ، ودور السلطات الاستعمارية ، وعلاقة الاقطاع بالحركة الوطنية بعد الاستقلال ودور الجهاز الاداري الذي يعد من مخلفات الحماية الفرنسية .

ان الادارة بكل بساطة ، جزء من الدولة ، والدولة جهاز لصيانة النظام ، وتصرفاتها من املاء الدولة ، حين تخلق وتساند المحايدين ، حين تتلاعب في الترشيحات والالوان حين توزع السكر والزيت والدقيق في مختلف الاقاليم حينما تتدخل لمناصرة اشخاص على آخرين ، حينما تستغل كل وسائل الادارة .. عندما تتصرف تصرفاتها الخطيرة ، فانها تطبق سياسة الدولة وتنفذ أوامرها حرصا على مرور العملية المزيفة في الحدود المرسومة لها وللأغراض التي خلقت من أجلها .

أمام هذا الوضع ، فان واجب جميع المناضلين هو ترسيخ العداة التاريخي وتصعيد الصراع القائم ، وتعميق القطيعة ما بين الحفنة الاقطاعية البورجوازية وما بين الجماهير الواسعة للشعب المغربي ، ومعها كل المشاريع التي لا تخدم الا مصالح الاقلية الحاكمة بما في ذلك تقسيم الصحراء المغربية وتزييف الديمقراطية .

تعميق هذا الاتجاه مهمة عاجلة على عاتق كافة الوطنيين والتقدميين ، ونشير بالخصوص الى القواعد الاتحادية التي تواجه المحاولات الرامية الى الزج بها وسكب رصيدها النضالي وحاستها الوطنية وطموحها الديمقراطي وتوريثها في معركة لا يستفيد منها اليوم وفي اطار الشروط الحالية الا الحفنة الحاكمة والقيادة ذات المصالح الضيقة .

# شهداء التحرير والديموقراطية



عمر دهكون

مع حاول 29 اكتوبر ، ذكرى اغتيال الشهيد المهدي بنبركة ، تحل ذكرى الفاتح من نوفمبر 1973 ، يوم اعدام المناضلين الاتحاديين :

عمر دهكون - يونس مصطفى - الجدايني مصطفى - الادريسي حسن - آيت عمي الحسن - برومبارك الباعمراني - حماد بنحو - أمزون موها - عبدالله محمد ( بيهي ) - تاغجيت الحسن - موهي أوموح - دحمان سعيد - بوشاشوك محمد - آيت زايد الحسين - محمد بن الحسين ( هو شي منه ) .

وأغاب هؤلاء المناضلين ساهم بشكل فعّال في المعركة الوطنية من أجل تحقيق السيادة الوطنية والتحرر من كل مظاهر السيطرة الاستعمارية . ولقد ساهموا على الخصوص في صفوف جيش التحرير بالجنوب من أجل تحرير كامل التراب الوطني وطرد المستعمر من مناطقنا الصحراوية .

واستمر هؤلاء المناضلون في معركة التحرير بعد نكسة الاستقلال الشكلي ، وانضم أغلبهم الى صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تأسيسه ، رابطين بذلك أهداف التحرير الحقيقي بأهداف المعركة السياسية ضد الاستعمار الجديد وعمياته طبقة الاقطاعيين والبرجوازيين السماسرة .

ولقد تبلورت هذه المعركة السياسية من خلال النضال من أجل تحقيق سيادة الشعب وفرض الديمقراطية . وفي هذا الاطار ساهم كل هؤلاء المناضلين في المعارك الديمقراطية التي خاضها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وشاركوا على الخصوص في الحملة لانجاح مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية لسنة 1963 ، حين كانت الخطة واضحة : استعمال مؤسسات النظام لفرض طبيعته الطبقية المعادية للديموقراطية ، وفضح سياسته اللاشعبية الرجعية .

لقد سقطت العشرات من خيرة أبناء الشعب المغربي على درب التحرير والديمقراطية . فمن أجل هذه المعركة الضارية التي تخوضها الجماهير الكادحة ضد أعدائها الطبقيين سقط المهدي ، وعمر بنجلون ، وعمر دهكون ورفاقه ..

فبالنسبة لهؤلاء المناضلين فان معركة الديمقراطية هي في نفس الوقت معركة وطنية ضد حفاء الامبريالية والاستعمار الجديد ، ومجرد سلاح نضالي ووسيلة تخدم أهداف تحقيق سيادة الشعب واستئصال جذور الهياكل الاقطاعية الاستعمارية ، وهي مرتبطة كل الارتباط بالنضال ضد الامبريالية ، وذلك ما عبروا عنه بمشاركتهم الفعلية في صفوف المقاومة الفاسطينية ، حيث عرفوا كمناضلين متفانين في خدمة القضية العربية .

ان نضال هؤلاء الشهداء ، شهداء التحرير والديمقراطية ، لعبرة وشهادة على أن معركة التحرير الحقيقي والديمقراطية الحققة هي معركة واحدة تكتسب صبغتها الوطنية بنضالها المستهيت الذي لا هوادة فيه ضد النظام الاقطاعي الاوطني ، وسيدته الامبريالية . أمام أرواح هؤلاء المناضلين ، وكافة شهداء الشعب المغربي ، ينحني كل الوطنيين والتقدميين باحترام وأجلال .



عبد الله بن محمد (بيهي)



تاغجيت الحسن



الجدائيني مصطفى



برو مبارك ( البعمراني )



محمد بن الحسين  
( هو شي منه )



الادريسي حسن

## اعدام غير معلن

## من أجل انقاذ حياة

## المناضلين المختطفين



اسكور

منذ 1973 اختفى المناضل الاتحادي اسكور محمد بن الحاج وعلم فيما بعد انه اغتيل من طرف أجهزة القمع ، كما كان الشأن بالنسبة للمناضل ابراهيم الترنيتي - الذمري .

والمناضل اسكور من مواليد 1945 بشييلة آيت صواب دائرة تتالت في الاطلس الصغير .

ناضل في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب وخارجه ، كما شارك في الثورة الفلسطينية داخل الارض المحتلة سنة 1969 في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية .



الحسين المانوزي



عبد الله المالكي

● لا يزال مصير المناضل الحسين المانوزي بن علي مجهولا منذ أن أُلقي عليه القبض من جديد مع مجموعة من الضباط الفارين من السجن .

والمعلوم ان الحسين المانوزي قد اختطف من تونس سنة 72 . وقد شنت حملة تضامنية معه ، ووجهت رسائل وعرائض استنكار الى النظامين المغربي والتونسي ضد عملية اختطافه .

● كما لا يزال المناضل ابراهيم الاشقر المختطف من الخارج مجهول المصير . و ابراهيم الاشقر عامل اتحادي ناضل في صفوف الطبقة العاملة المهاجرة .

● ولا يزال مصير المناضل العبدوي ورفاقه مجهولا . والاخ العبدوي كان عضوا في اللجنة الادارية الوطنية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وحوكم اغلبية رفاقه دون أن يظهر له أثر منذ 1973 .

● أما الاخ عبدالله المالكي المحاكم اخيرا بالاعدام في محكمة فاس ، فبعاني من ويلات السجن في عهد « التحرير » و « الديمقراطية » .

واجبنا النضالي مرض اطلاق سراح جميع المناضلين المعتقلين ، والجوهلي المصيد ، وكشف الحقيقة عن مؤامرة اغتيال المناضل عمر بنجلون .

# ليشهـ د التاريخ... خ

## انتخابات في ظل الرقابة على الصحافة عن جريدة العلم « ٢٣-١٠-١٩٧٦ »

أنفسهم للانتخابات وعلى أساسها ينتخبون هذا المرشح أو ذاك ؟

ان الرقابة تعني الكثير وفي مقدمة ما تعنيه عدم سلامة الانتخابات وعدم نزاهتها .

والرقابة مثال - ولو أنه مهم - والامثلة الاخرى التي تمس بهذه النزاهة هي ما يطرح به ملف المخالفات التي ترد علينا من كثير من الاقاليم ، وكلها تؤكد ان بعض رجال السلطة يدعون لهذا المرشح أو ذاك ، ويهددون هذا الناخب أو ذاك ويقاومون هذا المرشح أو ذاك ، ويوزعون بعض المواد الغذائية للتأثير على الناخبين - وهي مواد مرصودة للتعاون الوطني أو في العمالات لتوزع - بمناسبة رمضان مثلا الذي مضى - على الفقراء ، لا لتشرى بها الضمائر ، وبعض الاعضاء السابقين في المجالس ما زالوا يستغلون سلطات المجلس ليدعوا بها لانفسهم وللائحتهم ، وبعض ذوي النفوذ والمركز المناز في الدولة يستغلون وقود الدولة وسياراتها واجهزتها وموظفيها للتأثير في الانتخابات لصالحهم الخ الخ ( .... )

مرحلة الترشيح ودخلت مرحلتها الاخيرتين : الحملة الانتخابية والتصويت . فكيف تم كل ذلك في ظل رقابة لا تأذن الا بالاراء التي ترضيها ؟

بقاء الرقابة يمكن ان يعتبر مؤشرا على نية لا ينبغي ان نفصح عنها ، ولو انها تفصح عن نفسها . فما معنى الرقابة وبخاصة في وقت الانتخابات ؟ أليس هناك تناقض بين التصريحات التي تقول ان الانتخابات ستكون نزيهة وسليمة والتصريحات التي تقول ان السلطة ستقف على الحياد ، وبين الواقع الذي يقول : ان الرقابة مفروضة ، ولا يجوز نشر شيء - واو كان يتعلق بالانتخابات - لا يأذن به الرقيب ؟ أليس في بقاء الرقابة على الصحافة اشعار للمواطنين بأنهم غير أحرار في أن يعربوا عن أفكارهم التي على أساسها يرشحون القوانين والتنظيمات ، مرحلة الاعلان عن الاجال

ينبغي أن يعرف المواطنون ناخبون ومرشحون ان الانتخابات التي يخوضون غمارها ستجري في ظل الرقابة على الصحف الوطنية . ورغم الجهود التي بذها حزب الاستقلال لالغاء الرقابة ، ورغم الجهود التي بذلتها النقابة الوطنية للصحافة المغربية ، ورغم المذكرة التي قدمتها النقابة لاسيد الوزير الاول والمحادثات الطويلة التي أجرتها معه في هذا الموضوع فان الصحافة الوطنية ما تزال تراقب قبل خروجها من المطبعة ، ولا يسمح بخروجها الا بعد ان ينعم الرقيب بالاذن لها .

وقد قلنا عدة مرات ان الانتخابات لا يمكن ان تكون نزيهة ولا سليمة اذا لم يتحرر المواطن - مرشحا كان او ناخبا - من أي حجر على التعبير عن رأيه . وقد اجتازت الانتخابات حتى الان عدة مراحل مهمة : مرحلة صدور

# بعض المعطيات حول

باعتبار ان مشاكل التعليم تمس في الصميم كل عائلة شعبية ، وبلغ هذا الاعتاطف اوجه في الانتفاضة الشعبية سنة 1965 والتي فجرتها ازمة التعليم .

فمشكل التعليم اذن يحتل الصدارة ضمن مجموع المشاكل الاخرى التي تعيشها البلاد ، واكتسب طابعا سياسيا واضحا لانه يمس مجموع الشعب ، ولكن كذلك لانه يعكس صراعا حادا ما بين الاختيار التحرري ، والاختيار المعادي اصالح الجماهير الواسعة .

ولابرز بعض جوانب الازمة العامة التي يعيشها التعليم حاليا ، لا بد من الوقوف قليلا عند الظروف التاريخية التي انتجتها والدوافع الاساسية التي ادت اليها .

مجموعة من المراقبين الدنيين بمدينة مكناس سنة 1920 . يقول هاردي :

« ان القوة تبني الامبراطوريات ، ولكنها لا تضمن لها الاستمرار والدوام . ان الرؤوس تنحني امام المدافع ، في حين تظل القلوب تغذي نار الحقد والرغبة في الانتقام . لذا يجب اخضاع النفوس بعد ان تم اخضاع الابدان .. »

فنحن ملزمون للفصل بين تنظيم خاص بالنخبة الاجتماعية ، وتعليم لعموم الشعب ، الاول يفتح في وجه الارستقراطية المتقنة في الجملة المتحضرة المهذبة والمهددة في وجودها المادي بسبب افتقارها للوسائل الاقتصادية الحديثة . ان التعليم الذي سيقدم لهذه النخبة الاجتماعية ، تعليم تطبيقي يهدف الى تكوينها تكوينا منظما في ميادين الادارة والتجارة .

اما النوع الثاني وهو التعليم الشعبي الخاص بجماهير السكان الفقيرة والجاهلة جهلا عميقا ، فيتنوع بتنوع الوسط الاقتصادي : في المدن يتوجه التعليم نحو المهن اليدوية ، وخاصة في ميدان البناء ، والى الحرف الخاصة بالفن الاهلي ..

اما في البادية فسيوجه التعليم نحو الفلاحة والتشجير وتربية المواشي . واما في المدن الشاطئية فسيكون التعليم موجها نحو الصيد البحري والملاحة .

والى جانب الجهاز التعليمي الذي انشأه الاستعمار خدمة لمصالحه الاقتصادية والسياسية ، فلقد عمل على الحفاظ على السياسة القطاعية في ميدان التعليم التقني ، في حين انه عزز النظام التعليمي الموجه لاهل اليهود .

فبالنسبة للتعليم التقني ، فان الاستعمار قد استهدف من وراء تدعيمه ، نشر الابدولوجية المنحطة لحظيته القطاعية ، وتوسيع الدعاية للفكر الرجعي داخل الاوساط الشعبية ، وفي نفس الوقت تكوين « الاطر » اللازمة لسيير الجهاز المخزني . واذا ادخل بعض الاصلاحات على هذا النوع من التعليم ، فلم يكن ذلك الا من اجل ضمان شروط استمراره . وعلى سبيل التوضيح اكثر ، نذكر قول الاستعماري « مارتي » وهو يشرح مغزى التدابير التي اتخذت في شأن جامعة القرويين ، حيث قال :

يعيش التعليم في المغرب ازمة عميقة منذ السنوات الاولى للاستقلال الشكلي كنتيجة طبيعية للسياسة « التعليمية » لحكم يعادي طموح الجماهير في المعرفة والثقافة الشعبية . ولعل ابرز ظاهرة في هذا الاطار هي استئصال الامة وسط شعبنا حيث لا زال 76 بالمائة من افراده يجهلون القراءة والكتابة .

وردا على ذلك فلم نمر سنة دون ان نخلفها نضالات جريئة تقوم بها جماهير التلاميذ والطلبة والعلمين والاساتذة ، وتميزت هذه النضالات بشموليتها ، حيث غالبا ما عمت معظم المؤسسات الجامعية والثانوية ، وبصمودها في مواجهة تعنت المسؤولين ، وتحديها لكل انواع القمع والاضطهاد .. كما انها نالت تأييد وتعاطف بقية الجماهير الشعبية ،

## القطاعية وعداؤها للتطور الفكري

ان نستدل بالظهير الذي اصدره السلطان محمد بن عبدالله والذي جاء فيه :

« الفصل الثالث ، في المدرسين في مساجد فاس : فاننا نأمرهم الا يدرسوا الا كتاب الله تعالى بنفسيره وكتاب دلائل الخيرات في الصلاة وهن كتب الحديث المسند والكتب المستخرجة منها ، والبخاري ومسلما من الكتب الصحاح .

ومن اراد ان يخوض في علم الفلك والمنطق وعلوم الفلسفة .. فليتعاط ذلك في داره مع اصحابه الذين لا يدرون بانهم لا يدرون . ومن تعاط ما ذكر ونالته عقوبة فلا يلومن الا نفسه .. »

وان سياسة التجهيل هذه لغنية عن كل تعليق .

والى جانب التعليم القطاعي العتيق ، فان التعليم الوحيد الذي اكتسب طابعا عصريا قبل دخول الاستعمار هو التعليم الخاص بابناء اليهود المغاربة الذي ظهر ابتداء من سنة 1864 ، وهي السنة التي اصدر فيها السلطان محمد بن عبد الرحمان ظهير « الحرية لليهود » ، والذي كانت من نتائجه ان فتح المجال للحركة الصهيونية لفرض دعواتها في صفوف اليهود المغاربة ، وممارسة انواع من الانشطة داخل البلاد بكيفية علنية ورسمية من جعلتها انشاء عدة مدارس عصرية بمساعدة الرابطة الصهيونية العالية وتحت مراقبتها .

## السياسة الاستعمارية في ميدان التعليم

( 1955 ) هو تهديتهم لان يصبحوا مستقبلا عمالا صناعيين او ان يشغوا المناصب التنفيذية المتواضعة داخل الجهاز الاداري .

اما بالنسبة لاهل القطاع والبرجوازية ، فكان الهدف هو تكوين اطر ادارية متوسطة ، تلعب دور السمسة وتسهل سيطرة المستعمر على مجموع الطبقات الشعبية .

وحتى نحين اهداف الاستعمار من سياسته التعليمية ، علينا ان نستعرض ما ورد في خطاب « هاردي » مدير التعليم آنذاك وهو يخاطب

ان التعليم التقليدي الذي عرف في المغرب على شكل زوايا دينية قد لعب دورا سياسيا في التحولات السياسية التي شهدتها البلاد . فلقد كانت الزوايا الخارجة عن نفوذ السلطة القطاعية تلعب دورا هاما في تنظيم الجهاد ضد الغزو الاجنبي ، كما انها كانت مقر مخاض فكري يدمج دوما الى التغيير والاصلاح ، فشكلت لذلك منبعا للحركات السياسية الاصلاحية التي تقود المعارضة ضد الحكم القائم ، وغالبا ما تنتصر وتكون دولة جديدة على انقاض سلالة ملكية هزمت وخربت . ذلك كان الشأن بالنسبة للمرابطين والموحدين والمرينيين .

وجاءت الدولة العلوية تستخلص العبرة من ذلك ، فعملت على هدم الزوايا الاصلاحية ، كالزوايا الولائية مثلا ، واخضاع مجموع التعليم الديني للاشراف المباشر للمخزن ، سعيا منها لمنع كل تطور فكري يعارض الابدولوجية القطاعية المنحطة .

فالتعليم بالنسبة للسلطة القطاعية ، لا يجب ان يتعدى حدود تعليم نخبوي موجه لاهل الطبقة القطاعية وذلك في اطار الطاعة والامتثال لايدبولوجيتها . ويكون مصير المتمردين عن هذا التوجه هو التعذيب والتشريد والقتل ، كما كان الامر بالنسبة للعلامة كسوس الذي عذب واغتيل من طرف السلطان اسماعيل .

ولتوضيح نظرة المخزن للمساءلة التعليمية ، وحرصه على منع اي تطور فكري ايجابي ، علينا

ان السياسة التي اتبعها الاستعمار في ميدان التعليم تدخل في اطار التغييرات العامة التي فرضها على البلاد في جميع الميادين ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، سعيا منه لتوفير احسن الشروط واصمنها لنهب ثروات شعبنا .

وهكذا كانت الخطة التعليمية الاستعمارية تستهدف انشاء جهاز مدرسي مقسم الى فروع تعليمية موجهة الى مختلف الطبقات المحلية والاقليات الاجنبية .

فبالنسبة لاهل الطبقات الشعبية ، كان الهدف من تعليم اقلية منهم ( 16% سنة

# تعليمية التعليم في المغرب

## أزمة التعليم في عهد الاستقلال الشكلي

الستينات قد سجلت مكاسب إيجابية خاصة في ميدان محاربة الأمية وتوسيع التعليم في صفوف الطبقات الشعبية ، وذلك بفضل الجهود التي قامت بها الحركة الوطنية آنذاك ، فان الحكم الاقطاعي قد عمل على ضرب كل هذه المكتسبات بمجرد استرجاع ميزان القوى لصالحه وسيطرته على كامل السلطة . ومنذ ذلك الحين نهج سياسة تعليمية مطابقة لاختياراته في خدمة مصالح الامبريالية وتعزيز صفوف الطبقة السائدة بأطر عصرية في مستوى طموحاتها . وان اهم ما يميز هذه السياسة هي طابعها النخبوي واللاديمقراطي .

ان واقع التعليم المغربي في فترة « الاستقلال » لا يختلف في جوهره واهدافه عن ما كان عليه ابان الاستعمار ، ذلك ان عملية منح الاستقلال لم تكن تستهدف سوى تكريس استعمار جديد .

وهكذا استمر التعليم بفروعه المختلفة : « العصري » و « الاصلي » و « اليهودي » بالإضافة الى « البعثات الثقافية » الاجنبية ، خدمة لنفس المصالح الاستعمارية والكومبرادورية .

وإذا كانت اواخر الخمسينات وبداية

« .. وهن هنا يتضح ان هذه التدابير المختلفة المقترحة من اجل تجديد القرويين ، والخاضعة لاراقية فرنسية دقيقة ، ليست ابدا تدابير جذرية ، انها لا تستهدف غير بعث نفس الحياة القديمة التي كانت لجامعة القرويين ، لكن بصيغة جديدة .. انها تدابير سنتمكننا من توجيه التطور الداخلي لهذه الجامعة » .

اما بالنسبة للتعليم الخاص بابناء اليهود ، فلقد اولاه الاستعمار اهمية خاصة وابرم في هذا الشأن اتفاقيات مع الرابطة اليهودية العالمية سنتي 1915 و 1928 . وليس هذا فحسب ، بل ان الاستعماريون كانوا يلعبون دورا مباشرا في نشر الدعاية الصهيونية . وفي هذا الصدد ، يقول « هاردي » :

## تعليم النخبة وحرمان الاغلبية

وبالإضافة الى هذه الاجراءات التصوفية المباشرة ، فان سياسة النظام تحتوي على جملة من الاجراءات الغير مباشرة لحرمان ابناء الشعب من المعرفة والثقافة .

– فاستعمال اللغة الاجنبية يشكل في حد ذاته عرقلة اساسية ، خاصة في الابتدائي حيث تكون الدروس الملقنة بلغة غريبة على التلاميذ عسيرة الفهم مما يؤدي حتما الى تعجز ابناء الطبقات الشعبية .

– اما حرمان البوادي من اطار تعليمي كافي فيعد وسيلة مقصودة لاقصاء اغلبية الاطفال المنحدرين من الاوساط الشعبية ، هذا مع العلم ان معظم التلاميذ في البوادي يستحيل عليهم اكمال دراستهم الابتدائية ، الا في حالة انتقالهم الى المراكز الحضرية . وهذا ان تيسر لابناء المحظوظين منهم ، فهو لا يتيسر مطلقا للاغلبية الساحقة التي يصعب عليها – واحيانا يستحيل – كسب الحد الادنى من القوت اليومي بكيفية منتظمة .

وحتى نتبين بكل وضوح نتائج مجمل هذه الاجراءات المباشرة والغير مباشرة في تكريس سياسة تعليم النخبة وتجهيل الاغلبية ، نستعرض بعض الارقام التي تعبر بكل طلاقة عن التدهور المستمر التي تشهده الاوضاع التعليمية ، بالرغم من انها ارقام رسمية ، ومع كامل التحفظ حول المبالغة الاكيدة التي تحتوي عليها .

• فما بين سنة 1955 و 1961 ارتفع عدد التلاميذ من 300.000 الى 1060.000 ، اي بنسبة سنوية قدرها 42 بالمائة وذلك نتيجة ضغط المد التحرري الوطني غداة الاستقلال .

• اما ما بين 1969 و 1972 فلقد انتقل عدد التلاميذ من 1400 000 الى 1560 000 ، بمعنى ان نسبة الزيادة السنوية لم تعد سوى : 3.6 بالمائة .

هذا بالنسبة للانخفاض المضطرب في حجم التعليم . اما اذا اردنا ان نبين طابعه النخبوي

ولخدمة هذه السياسة ، لجأ النظام الى خطة التصفية المنهجية بشتى الطرق لمباشرة والغير مباشرة . فمن ضمن الاجراءات المباشرة نذكر على الخصوص :

– تحديد سن اجبارية التعليم : فاذا كان هذا السن قد حدد سنة 1959 – مرحلة الحماس الوطني – ما بين 6 و 14 سنة اخذا بعين الاعتبار نتائج السياسة الاستعمارية التي حرمت اغلبية الاطفال البالغين سن الدراسة من الالتحاق بالتعليم ، فان النظام قد عمل باستمرار على تقليص هذا الهامش بالرفع من حدة الادنى وتخفيض حده الاقصى . ففي يونيو 1963 اعلان عن ظهير يحدد اجبارية التعليم ما بين 7 و 13 سنة ، وفي ابريل 1966 تقلص الهامش الى 7 و 12 سنة بقرار وزاري .

والجدير بالذكر ان الاجبارية المزعومة لا تطبق بشكل تقريبي الا في بعض المدن ، وتبقى بالتالي مجرد اجبارية اسمية .

– الطرد « القانوني » : والذي يستهدف التخلص من اكبر عدد ممكن من ابناء الطبقات الشعبية . وهذا الطرد يهدد كل طفل كرر نفس القسم مرتين . وفي نفس الاطار صدرت المذكرة الوزارية المشهورة والتي منعت التلاميذ البالغين 18 سنة من الالتحاق بالسلك الثاني من الثانوي ، مع العلم ان 50٪ من التلاميذ الذين يلتحقون بالسلك الاول يزيد عمره عن 14 ، وبالتالي يكون مصيرهم الطرد مستقلا .

ولقد شكل نضال التلاميذ ضد هذه المذكرة الشرارة التي فجرت الانتفاضة الشعبية في مارس 1965 .

– تقليص اجال التعليمي : وضمن الاجراءات المتخذة في هذا اجال تصفية التعليم التقني والغاء الشهادة المغربية ، وتصفية معهد العلوم الاجتماعية ، واخيرا ( وليس آخرا ) الغاء المدرسة العليا للاساتذة ، بالرغم من الازمة الخانقة التي يعيش التعليم افتقارا للاطر التعليمية ، وتحديا لنضال الطلبة وتشبثهم بمطالب استمرار المدرسة العليا للاساتذة .

« يمكنني ان اؤكد اننا سنتوفر قريبا على مدارس فنية كبرى تجعل من شبابنا اليهود فنيين واختصاصيين من الدرجة الاولى في الميكانيك والنجارة الفنية .. واذا كان بعضهم متأكدا من انه سيجد نفسه يوما يعيش في طمانينة الارض الموعودة – ارض فلسطين – فما عليهم الا ان يقبلوا منذ الان على المدارس الفلاحية » .

وعلاوة على مجمل هذه التدابير ، فلقد عمل الاستعمار على خدمة سياسته الرامية ، الى تقسيم الشعب الواحد – والتي تجلت في الظهير البربري – وذلك من خلال خطة تعليمية خطيرة تمثلت في اقامة مدارس خاصة يتم اختيار تلامذتها بشكل نخبوي ضمن المواطنين البربر ، وذلك لتلقينهم تعليما يفصلهم عن واقع شعبيهم . وتشكل ثانوية « ازور » ابرز مثال لذلك .

وخلاصة القول ان السياسة الاستعمارية في ميدان التعليم ما هي الا انعكاس امين للسياسة العامة التي رسوها الاستعمار في الميادين الاقتصادية والسياسية .

فاذا كانت الخطة الاقتصادية العامة هي توفير احسن الشروط لنهب خيرات البلاد ، فلقد اقتضى ذلك اقامة التحالف مع الاقطاع وخلق فئة بورجوازية كمبرادورية ، مقابل فرض الاستعمار ائبشع على مجموع الشعب والعمل على تقسيمه لتمكين من اخضاعه .

ولقد ترجمت هذه الاهداف الاقتصادية السياسية على المستوى التعليمي بنبذ التعليم الموحد ، واقامة فروع تعليمية نخدم الاهداف المذكورة :

– تعليم « عصري » خاص بابناء الفئات المحظوظة ، والفرض منه تكوين اطر البرجوازية الكمبرادورية .

– تعليم موجه للطبقات الشعبية لضمان يد عاملة فنية تستعمل في الصناعة التحريضية والزراعة الحديثة .

– تعليم تقليدي لتعزيز التحالف مع الاقطاع .

– تعليم خاص بابناء اليهود ، في اطار خدمة المصالح الصهيونية العالية .

ومنهجية التصفية التي يتعرض لها التلاميذ خلال مختلف المراحل التعليمية ، فما علينا الا ان نرى كيف تقطع هذه المراحل من طرف 1000

طفل مثلا ، وان نلاحظ تطور هذا العدد ابتداء من القسم التحضيري الى الجامعة ، وذلك من خلال الارقام التالية :

مرحلة التعليم	العدد المطلق	النسبة المئوية	عدد المطرودين
التحضيري	1000	-	-
المتوسط الثاني	470	47%	530
قسم الملاحظة	120	12%	880
السادسة ثانوي	13	1,3%	987
الجامعة	4	0,4%	996
الحصول على شهادة جامعية	1	0,1%	999

وهكذا فضمن 1000 تلميذ يدخل المدرسة ليس هناك سوى تلميذ واحد يلتحق بالجامعة ويحصل على شهادة عليا ، وتقل الابواب في وجهة الاخرين ، ويكون مصير اغلبهم الالتحاق بصفوف العاطلين او الهجرة للخارج بحثا عن لقمة العيش . ومن الواضح ان الاغلبية الساحقة من المحرومين من التعليم والمعرفة هم من ابناء الطبقات الشعبية .

وبالاضافة الى سياسة التصفية هذه ، نشير الى الوضعية التي تعاني منها الفئات المغربية ، حيث ان نسبة البنات اللاتي يلتحقن بالمدرسة لا يتعدى 18% .

اما من جهة ثانية فهناك تمييز اخر يصيب الاقاليم الاكثر فقرا . فبالنسبة لاقليم طرفاية مثلا ، فان نسبة الاطفال المسجلين في المدارس لا يتجاوز 3,7 بالمئة من مجموع الاطفال البالغين سن الدراسة . وبشكل اجمالي يمكن تلخيص هذا التمييز على الشكل التالي :

● 15 اقليما لا تصل فيها نسبة المسجلين 50% .

● 4 اقاليم تتراوح فيها نسبة المسجلين ما بين 50 و 80% .

هكذا ، ومن خلال الواقع الذي تبينناه بواسطة مجمل هذه الارقام المعترف بها من طرف الجهاز الحاكم ، نتضح لنا طبيعة السياسة الاشعبية المنبثقة في ميدان التعليم من طرف الحكم الاقطاعي والتي تستهدف حرمان ابناء الطبقات الشعبية من المعرفة والثقافة ، في حين انها تطمح الى تكوين نخبة من الاطر تعزز النظام القائم وتخدم المصالح الاقطاعية الامبريالية .

وضمن هذا التوجيه بالذات ، فماذا حقق التعليم النخبوي على مستوى تغطية حاجيات التاطير ؟

### التعليم الجامعي وتكوين الاطر

ان اول ما يلاحظ في هذا المجال هو ضعف حجم التعليم الجامعي - كنتيجة طبيعية للسياسة المتبعة - حيث ان عدد الطلبة المغاربة لا يتجاوز 20000 بالنسبة « للتعليم العصري » في الداخل والخارج ، و 14000 بالنسبة « للتعليم الاصلي » بمختلف فروعه. وبهذا تكون نسبة الطلبة في المغرب ، قياسا بالحجم البشري ، هي اضعف نسبة في الوطن العربي . وعلى سبيل المثال نذكر ان عدد الطلبة في ليبيا ( مليوني نسمة ) يصل الى 15000 ، اما في

في تحدي واضح للواقع الحضاري للبلاد ، بل والاكثر من هذا ، فان الاوساط الاستعمارية تقوم من حين لآخر بتطبيق تجارب معينة داخل الجهاز التعليمي المغربي ، بهدف نقلها « للبلاد الام » . اذا ما تبيننت ايجابية نتائجها ( كذلك كان الشأن بالنسبة للرياضيات الحديثة مثلا ) .

وفي اطار نشر وتثبيت سيطرة الثقافة الاستعمارية ، يلعب نظام « البعثات الثقافية » الفرنسية منها والاسبانية والامريكية ، بمؤسساتها الابتدائية والثانوية والجامعية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد ، يلعب هذا النظام دورا نشيطا في محاولة تكوين نخبة من ابناء الطبقة السائدة وربطها بالمصالح الامبريالية ، وفي نفس الوقت نشر الثقافة البرجوازية في مختلف الاوساط .

اما التعليم اليهودي في عهد الاستقلال ، فلم يطرأ عليه اي تغيير يذكر واستمر يستقطب جل اليهود المغاربة بارتباط مع الرابطة الصهيونية العالمية ، وبتكامل ، في المضمون مع البعثات الاستعمارية الاخرى .

ان مضمون التعليم المغربي باعتباره صورة طبق الاصل للتعليم الموجود في الدول الامبريالية يبقى بلا جدال تعليما موجها بالاساس للطبقة السائدة المرتبطة عضويا بالامبريالية ، ويستهدف بالتالي ضمان استمرار الاوضاع الحالية وتعزيز تحالف الامبريالية مع الطبقة الاقطاعية الامبريالية .

### من اجل تعليم وطني شعبي

ان الازمة العميقة التي يعيشها التعليم في المغرب تعكس بكل وضوح التمايز الطبقي في البلاد ، وتؤكد في نفس الوقت سياسة النظام الرأبئية التي تحجيم التعليم وابقاء الجماهير تحت نير الجهل والامية ، واستمرار البلاد مرتبطة بالمصالح الامبريالية .

واواجهة ذلك ، فلا مناص من الاستمرار في النضال وتطوير اساليبه من اجل تحقيق الشعارات التي طرحتها الحركة التقدمية بالنسبة لميدان التعليم ، والتي ناضلت وتناضل من اجلها جماهير التلاميذ والطلاب والاساتذة .

وفي اطار هذا النضال ، ساهم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بدور هام واساسي في تاطير نضال الطلبة واعطائه ابعاده الحقيقية مما جعلها تحتل ، وادة طويلة مكانة بارزة في ساحة النضال من اجل تغيير الاوضاع القائمة ولقد صاغت المنظمة شعارات جد صائبة ، تعطي الجواب الموضوعي عن الوضعية المزرية التي يعيشها التعليم ، وتبقى هي شعارات المرحلة وموضوع الساعة بالنسبة لنضال التلاميذ والطلبة والاساتذة . وتتلخص هذه الشعارات فيما يلي :

● تهميم التعليم وفتح ابواب المدارس في وجه كل الاطفال البالغين سن الدراسة ، لمحور الفرز الطبقي والاقليمي الموجود حاليا ، وذلك بتعميم بناء المدارس في الاحياء الشعبية والبرادي وتكوين الاطر الكافية ، ومنح المساعدات المادية لاجل الفقراء حتى يصبح التعليم في متناولهم .

تونس ( 5 ملايين نسمة ) فيبلغ 25000 ، وفي الجزائر ( 16 مليون نسمة ) يصل 70000 طالبا .

وينعكس ضعف حجم التعليم الجامعي المغربي على حاجيات التاطير في جميع الميادين . فاذا كانت الدولة تجلب اكثر من 8000 استاذ من فرنسا وحدها لسد حاجيات التعليم الثانوي فان الميادين الاخرى تبقى ايضا ضعيفة التاطير بالرغم من الجمود الشامل الذي يعرف التطور الاقتصادي للبلاد ، يبقى الحكم عاجزا عن تغطية حاجيات التاطير حتى ضمن السياسة والاهداف التي وضعها لنفسه .

ففي الميدان الفلاحي مثلا تبلغ الحاجيات الراهنة 2750 مهندسا زراعي ، بينما لا تتعدى احتمالات « التصميم الخماس » نفسه تكوين 800 مهندسا في نهاية 1977 .

اما بالنسبة لميدان الصحة ، فان الاحتمالات المتدنية بالنسبة لكلية الطب بالرباط لا تتعدى تكوين 100 طبيب سنويا . واذا اعتبرنا ان حاجيات وزارة الصحة ، حسب التصميم الخماسي دائما ، ومع العلم ان كلية الطب بالبيضاء ان تشرع في تخريج الاطباء الا سنة 1980 ، يتضح لنا ان العجز في الاطر يبلغ نسبة اثنتين . وهذا ما يزيد في تردي الاوضاع المزرية التي يعيشها ميدان الصحة الذي يعتبر ميدانا حيويا بالنسبة لمجموع المواطنين .

### المضمون الاستعماري الرجعي

من خلال الفقرات السابقة ، حاولنا ابراز الجانب الكمي لمشكل التعليم المغربي ، الذي يعكس بكل وضوح الطابع الاشعبي والاديمقراطي لهذا التعليم .

وان ابراز الجانب النوعي ، أي مضمون التعليم وبرامجه لا يقل اهمية عن توضيح الجانب الاول . وهذا يحتاج الى دراسة معمقة نتركها لفرصة اخرى .

لكن لا بد من التأكيد هنا عن الخط العام الذي يتميز به هذا المضمون الذي يتلخص في التبعية للثقافة الاستعمارية البرجوازية ومحاولة تهمير الايديولوجية الاقطاعية المنحطة .

وهذه نتيجة طبيعية لاستمرار البلاد ككل في حلبة الاستعمار الجديد . فالملاحظ ان مجمل البرامج في « التعليم العصري » ينقل معظمها عن البرامج الفرنسية بالنص الكامل ، وذلك

## حول مؤتمر القمة

### العربي الثامن

بعد مؤتمر الرياض الذي انعقد يوم 18 أكتوبر والذي ضم السعودية والكويت ومصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والياس سركييس عن لبنان ، انعقد مؤتمر القمة العربي الثامن بالقاهرة من 25 أكتوبر الى 27 منه . وقد كان محور مداوات وأشغال المؤتمرين موضوع الازمة اللبنانية .

والملاحظة الاولى في هذا المجال هي أن مؤتمر القمة العربي الاخير لم يكن في الواقع الا تزكية وهصادقة لمقررات المؤتمر السادس المنعقد بالرياض هذه المقررات التي يمكن اجمالها في النقاط التالية :

1 - وقف اطلاق النار في الساحة اللبنانية وتشكيل قوات أمن عربية تحت قيادة الياس سركييس ، لتسهر على وقف اطلاق النار وارجاع الامور الى نصابها .

2 - التأكيد على الالتزام باتفاقية القاهرة حول العلاقات اللبنانية - الفلسطينية وعلى قرار مؤتمر الرباط والجزائر المتعلقة بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني .

لقد انتصح وتأكد من المؤتمر الاخير ان مواقف النظام المصري من التدخل العسكري للنظام السوري في لبنان ومواقف هذا الاخير من اتفاقية سيناء لم تكن الا من قبيل التزايد اللفظية والتضليلية وأكثر من ذلك ولائهما المطلق لمفوض الامبريالية في المنطقة العربية السعودية .

وانه ان الواضح ان الاتجاه العام للمؤتمر يهدف أساساً الى الرجوع بالازمة اللبنانية الى نقطة الانطلاق مع فاروق كبيير أي الرجوع بالامور الى نصابها ببقايا من لبنان وأنقاض من الثورة الفلسطينية . بعبارة أوضح ان الوطن العربي مقبل على مرحلة تقنين الواقع الذي فرضته الهجمة الامبريالية ، هذا الواقع الذي يتركز أساساً على تحجيم وترويض كل القوى الصامدة في وجه مخططات الامبريالية .

ان هذه المرحلة ستكون ولا شك أصعب وأخطر من سابقتها بالنسبة للحركة التقدمية العربية .

وخلاصة القول ان تطبيق المخطط الامبريالي في الوطن العربي مستمر وفق مرامي واضعيه ورأسميه ، الشيء الذي يحتم على حركة التحرر الوطني العربية بكافة فصائلها جمع شتاتها وتوحيد رؤاها لمواجهة هذا المخطط الرهيب وأساساً من أجل انتزاع المبادرة من يد التحالف الرجعي العربي والصهيوني والامبريالي .

## فاتح نوفمبر ١٩٥٤ : انطلاق الثورة الجزائرية

التحرير في مسارها الحقيقي في كل من المغرب وتونس فان الثورة الجزائرية استطاعت ان تنهي الوجود الاستعماري في الجزائر وان تقطع الطريق ، في نفس الوقت ، على استمراره في شكل استعمار جديد لتتمكن بعد ذلك من تحقيق مكتسبات وانجازات مهمة .

ورغم المحاولات الاستعمارية والرجعية ، فان ايمان الحركات التحررية في المغرب العربي بارتباطها المصيري لم يتزعزع ولم تنل منه كل المؤامرات ، فعلى العكس من ذلك لم يزداد الا رسوخاً وثباتاً .

وحاليا تعرف منطقة المغرب العربي واقفاً أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه تكريس لواقع متعفن : واقع الشوفينية الضيقة وواقع التمزق ، لان تشتت الحركة التقدمية والوطنية في المغرب العربي وفي ظل الهجمة الامبريالية الشاملة التي يشهدها الوطن العربي لخدمة موضوعية للامبريالية ولحلفائها في المنطقة .

ان الواقع الحالي يفرض ايجاد بديل تقدمي يخرج بالحركة التقدمية على مستوى المغرب العربي من التشتت والتمزق ويقوي مسلسل الوحدة النضالية البنوية على أسس ومبادئ سليمة وواضحة رسمت معالمها توضيحات الالاف والالاف من أبناء شعبنا العربي من أجل مغرب عربي ديمقراطي تقدمي وموحد .

في الفاتح من هذا الشهر يحيي الشعب العربي الجزائري الذكرى الثانية والعشرون لانطلاقة الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني لمواجهة التواجد الاستعماري الفرنسي وتصفيته .

لقد كانت انطلاقة الثورة الجزائرية في فترة تاريخية عرفت مداً متصاعداً لموجة التحرير في العالم اثناءات بشكل عام وفي المغرب العربي بشكل خاص ، حيث أخذت المقاومة الشعبية المسلحة في كل من المغرب وتونس في الانتداد والتمازج ، وعرفت أيضاً بداية لمسلسل وحدوي للتحرير في أقطار المغرب العربي لمواجهة الاستعمار الفرنسي .

وبالفعل فان النضال ضد الاستعمار الفرنسي على مستوى المغرب العربي بدأ يعرف تحولا جذريا حيث أخذ يسير في شكل وحدة نضال مصيري مشترك في آفاق ثورية بالنسبة لمجموع أقطار المنطقة .

وفي هذه المرحلة باذات ، عمد الاستعمار الى اضعاف هذا المسلسل الذي أخذ يهدد تواجد في العمق ، اذ كان أدكى من أن يتركه ليتلبور في آفاق استراتيجية وحدوية ، وهكذا تم منح الاستقلال الشكلي لكل من المغرب وتونس .

وان تمكن الاستعمار آنذاك من تحريف عجلة

## شاه ايران يصرح بدوره ضمن الاستراتيجية الامبريالية

« اننا في حاجة الى اكثر مما لدينا من اسلحة . وان كنت لا اخشى قائد قزم من رؤساء الخليج ، فمن الواجب علينا الانتباه لكل الجهات حولنا . واننا سنصبح القوة العسكرية الخامسة او السادسة في العالم ، اذا استثنينا السلاح النووي » .

اما عن الوضع الداخلي في ايران ، قال الشاه انه لا توجد معارضة في ايران ، لكن اكد وجود 3000 معتقلا سياسيا ، وكان ذلك امرا طبيعيا ! ولم ينف الامبراطور عشرات الاعدامات التي تقع كل سنة ، ويرر ذلك بأن هذه الاعدامات لا تصيب الا « ذوي المعتقدات المضادة للقانون » والمعروف ان الشاه هو واضع كل القوانين الجاري بها العمل حاليا .

اما عن اساليب القمع والتعذيب ، فلقد برر الشاه استعمال جميع فنون التعذيب ضد المعتقلين السياسيين بكونه قد ورث هذه الاساليب من الغرب .

ويعطي الشاه مفهومه للمعارضة بقوله : « المعارضة الحقيقية تتجسد في شخصي انا .. لان لدي جميع اجهزة المخابرات والمباحث لأعرف كل شيء في عمقه ، وبالتالي فان معارضة صاحب الجلالة هي انا شخصيا » .

صدر أخيرا لشاه ايران كتاب تحت عنوان « الاسد والشمس » ، ومن خلال هذا الكتاب أكد الشاه دوره ككلب حراسة للامبريالية في منطقة الشرق الاوسط ، كما أكد من جهة أخرى سياسته الفاشية التي ينتهجها تجاه الشعب الايراني ، وأكد كذلك أن جهازه القمعي « سافاك » يستعمل التعذيب ضد المعتقلين السياسيين .

يقول الشاه عن تدخله العسكري في الخليج العربي :

« ان اولئك الثوار في ظفار ما هم الا اناس همجيون ، ووحوش تريد القيام باصلاحات . ان عمان ومسقط على ابواب الخليج يشكلان منظمة خطيرة وحساسة بالنسبة لهذا المر الحيوي ، واذا ما حل الخطر بهذه المنطقة فسينجم عن ذلك مشاكل دولية من الممكن ان تؤدي الى تغيير الوضع الحالي في العالم » .

ولقد اكد الشاه من جهة ثانية على استعدادة لتكرار عملية التدخل العسكري في اي منطقة من الخليج تتعرض لنفس الاوضاع التي يعيشها ظفار .

وعن الكميات الضخمة من الاسلحة التي تشتريها ايران ، قال الشاه :

بما يوافق حاجيات البلاد في التطور والازدهار . ان تحقيق هذه الشعارات من شأنه ان يشق الطريق امام تعليم وطني شعبي يخدم مصالح الجماهير الكادحة ، ويوفر للبلاد امكانية التحرر والتقدم .

توحيد التعليم والغاء نظام البعثات الاستعمارية .

ديموقراطية التعليم باعطاء كل الامكانيات لآبناء الشعب في متابعة دراستهم خلال كل المراحل ، حسب طاقاتهم وقدراتهم واختياراتهم

( بقية المقال المنشور على ص 6 )

تدريب التعليم وتخطيط برامج حسب الواقع الاجتماعي وحاجيات البلاد في التنمية ، ووضع حد لسيطرة الثقافة الاستعمارية والرجعية .

## من أجل ايجاد بديل تقديمي للوضع الراهن في المغرب العربي

وفي هذا الاطار تساهم جريدة « الاختيار الثوري » بسلسلة من المقالات تتناول تقييم الوضعية الراهنة ، وابداء رأي في اطروحات كل القوى المعنية بالصراع ، مع ما تقتضيه خطورة الموقف من صراحة ووضوح .. وفي مرحلة ثانية اقترح خطوط عريضة لبديل نضالي تقديمي .

ان الاوضاع العامة التي يعيشها المغرب العربي على اثر تحريك قضية الصحراء المغربية تقتضي ، وبالاحاح ، فتح حوار جاد ما بين كل أطراف القوى الوطنية والتقدمية ، كيفما كانت مواقفها وقناعاتها الراهنة ، وذلك قصد بلورة بديل تقديمي يوحد نضالها ضد الاعداء الحقيقيين : الامبريالية وحلفائها المدايين .

عملت الامبريالية على ضبط الاطار الذي يجب أن تعالج داخله مشكلة الصحراء ، وحرصت على شده بخيوط خارجية تمنعه من الانحراف عن الهدف المرسوم ألا وهو : انتهاء وضعية الاستعمار المباشر واستبداله بسيطرة الاستعمار الجديد والامبريالية وبالمناسبة تقوية مواقع الرجعية المحيية ، واضعاف مجوع القوى الوطنية ، معارضة كانت أم حاكمة .

والامبريالية لم تكن لتغفل الاهمية البالغة والخطورة التي كان بإمكان قضية الصحراء ان تشكلها على مصالحها ، لو أن هذه القضية طرحت طرحا تحرريا صحيحا .

فكان بإمكانها بالفعل ان تشكل مدخلا لتوحيد نضال الشعب المغربي بشكل شمولي ضد الاستعمار والامبريالية والاقطاع ، وذلك بمساهمة وتكامل كل الطاقات الوطنية في المغرب العربي ، كما ان ديناميكية هذا الصراع ضد الاستعمار والامبريالية والرجعية كان بإمكانها ان توفر الانسجام والتكامل مع النضال التحرري المتصاعد للشعوب الافريقية ، وتشكل عائقا مهما في وجه المخططات التي تنفذ في المشرق العربي .

لذا حرصت الامبريالية كل الحرص على ألا تصبح الصحراء ساحة نضال تحرري ينعكس اشعاعه على مجموع المغرب العربي ، والوطن العربي العربي عموما ، بل عوض ذلك : بؤرة تعفن تحترق فيها الطاقات النضالية ، وتخنو التناقضات الزائفة . وهن خلال ذلك ، فهي تعمل على تحقيق جملة من الاهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- انماء وتعميق الشوفينية والوطنية الضيقة ، وخلق وضعية قابلية لتنجير حرب « أهلية » تعمق التجزئة وتنفس كل الرصيد الوحدوي الذي خلفته التجربة النضالية السابقة .
  - تقوية مواقع الرجعية وخلق تنسيق محكم بين مختلف أطرافها .
  - تحييد منطقة المغرب العربي وابعادها عما يجري من تصفية في المشرق العربي ، ومحاولة الهاء شعوب هذه المنطقة حتى لا تلعب أي دور فعال في مساندة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية الابنانية .
  - كل ذلك خدمة لهدف استمرار المصالح الامبريالية الاستراتيجية منها والاقتصادية .
- هذه هي جملة الاهداف التي تبدو واضحة في المخطط الامبريالي ، والتي يضطر المرأ ، عند تقييم النتائج ، للاعتراف أن جزءا وافرا منها قد تم تحقيقه .

المشترك بكل وضوح ، وبلورة بديل نضالي تقديمي بابعاده التحررية والاشتراكية .

وان اول خطوة يمكنها أن تنجز على طريق هذا البديل ، هي تقييم الوضعية الراهنة تقييما موضوعيا شاملا .

مما لا شك فيه ان تحريك قضية الصحراء قد خلق ديناميكية جديدة على مستوى الساحة السياسية في المغرب العربي . فلقد كانت لها انعكاسات هامة على أوضاع الانظمة ، كما خلقت تصنيفات داخل الحركة الوطنية والتقدمية محليا ( وكذلك عربيا ودوليا ) وأصبحت في نهاية الامر محركا أساسيا للحياة السياسية في المغرب العربي . لكن من المستفيد من هذه الديناميكية ولصالح من تغيرت موازين القوى ، قياسا بالوضعية السابقة ؟ للإجابة على هذا السؤال ، لا بد من استقصاء كل المعطيات والعناصر التي تحكمتم في طرح قضية الصحراء .

ان أول ما يتضح في هذا الصدد ، هو أن قضية الصحراء قد أطرقتها أساسا معطيات خارجية ، وأنها لم تطرح طرحا داخليا بالنسبة للمغرب ، باعتبارها قضية وطنية وجزءا من هدف استكمال السيادة الوطنية والوحدة الترابية شمالا وجنوبا .

وإذا كانت الحركة الوطنية المغربية قد عبرت خلال العشرين سنة السابقة عن مواقفها الواضحة من هذه القضية الوطنية ، فان الحكم قد عمل بشتى الوسائل على عرقلة هذا الطرح ، ومنع الحركة الوطنية من أية مبادرة فعلية في هذا المجال . بل والخطر من ذلك ، والى جانب تجاهله الجماهير المغربية في الصحراء أكثر من عشرين سنة ، فلقد عمل النظام الرجعي على التشكيك في القضية الوطنية وذلك بمصادقته على « تقرير المصير » في المحافل الدولية وفي عدة مناسبات ، كما أقحم الجيران فيها ( الجزائر وموريتانيا ) عن طريق مؤتمرات أكدير ونواديبو ونلمسان .

فقضية الصحراء كما طرحها الحكم سنة 1974 ، بعيدة كل البعد عن المفهوم التحرري الوطني المعادي للامبريالية والاستعمار ، بل أخضعها لمنطق المساومة مع النظام الاسباني - والذي عاش ظروفًا سياسية جعلته يضع خطة تحوله الى استعمار جديد في المنقطة - تحت الارعاية والمراقبة الامبريالية باعتبار ان كلا النظامين ما هما الا عميلان للامبريالية ومنفذا مخططاتها .

وضمن هذه المخططات ، واعتبارا للاهمية الاستراتيجية للمغرب العربي ، وللمغرب بالذات ،

يشهد الوطن العربي ردة رجعية لم يسبق لها نظير ، لا من حيث المضمون ولا من حيث الاساليب كنتيجة للهجمة الامبريالية المنسقة التي تستهدف احتواء مجموع المنطقة ، خاصة بعد الانهزامات المتتالية في الهند الصينية وافريقيا .

والملاحظ ان الامبريالية ، بحثا عن ابتداء أساليب جديدة لبطس سيطرتها على الشعوب ، لم تعد تكتفي بضرب وقمع الطاقات الذاتية المتمثلة في حركة التحرر الوطني ، بل أصبحت تستهدف العمق الموضوعي وتسعى الى تفتيت شعوب بكاملها . واسلوبها في ذلك هو البحث عن التناقضات الزائفة ، الطائفية منها والعشائرية والدينية ، بهدف اذكائها وتعميقها ، وفي نفس الوقت افتعال تناقضات داخل حركة التحرر الوطني والبحث عن حلفاء حتى داخل هذه الحركة ، وذلك بغرض طمس جوهـر الصراع وعمق التناقضات الموضوعية ، وخلق ضبابية تظلم الصورة الحقيقية .

هذا ما جرى ويجري في المشرق العربي ، حيث تتعرض المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الى حملة ابادة وتصفية على يد منفذين كانوا بالامس ضمن انقوى الوطنية ، كما يتعرض الشعب اللبناني الى هجمة امبريالية شرسية استهدفت عمقه الموضوعي بمحاولة تفتيته اجتماعيا عن طريق اذكاء النزعات الطائفية ، وتحطيمه اقتصاديا بفرض اطالة الحرب الاهلية تمهيدا للتقسيم ، كل ذلك توفيراً لشروط السيطرة السياسية المطبقة على مجموع المنطقة .

وفي المغرب العربي ، حيث تحتل قضية الصحراء المغربية الصدارة ضمن الوضع المتأزم الراهن ، وحيث لا زال شبح الحرب مخيما مع كل ما يحمله من مخاطر وأهوال . فان تقييم الخطوات الأولى التي قطعت على طريق اذكاء الشوفينية بين الشعبين المغربي والجزائري ، وتدعيم مواقع الرجعية في كلا البلدين ، وافراغ القضية الوطنية المغربية من محتواها التحرري الحقيقي عن طريق حل تقديمي استعماري جديد لمشكلة الصحراء ..

ان هذا التقييم يبرز من أول وهلة امتداد المخطط الامبريالي على طول الساحة العربية . فالمخطط واحد واحد والاساليب واحدة : طمس الصراع الحقيقي ( من الخصم ؟ من الحليف ؟ ) افتعال التناقضات ، انهك الشعوب في الحروب الاهلية ، فرض الداول التي تضمن السيطرة الامبريالية على المدى البعيد ..

أمام هذا يصبح من الايجابي ، بل من الحتمي على كل فصائل القوى الوطنية والتقدمية في المغرب العربي فتح نقاش مسؤول ومعق بهدف ارجاع الصورة على حقيقتها وتحديد طبيعة الخصم